



مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية
The Emirates Center for Strategic Studies & Research

نشرة تحليلية يومية

أخبار الساعة

الأحد ٣٠ مايو ٢٠١٠ - السنة السابعة عشرة - العدد (٤٣٥٤)

محتويات العدد

- * صاحب السمو رئيس الدولة يأمر بالإفراج عن ٢٦٣ سجيناً
- * السلطان قابوس بن سعيد يبدأ زيارة رسمية للسعودية
- * تقنية «ليزر» جديدة لتخصيب اليورانيوم تثير قلق الخبراء
- * احتمالات توسيع العمليات العسكرية الأمريكية في باكستان
- * أبعاد الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة
- * كأس العالم «طوق نجاة» لاقتصاد جنوب إفريقيا
- * محاضرة عن «السياسة الأمريكية والقدس»





خطوة مهمة للشرق الأوسط

لا شك في أن توصل «مؤتمر مراجعة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية»، الذي اختتم اجتماعاته في نيويورك أول من أمس، إلى اتفاق يتضمن النص على تنظيم مؤتمر دولي عام ٢٠١٢ تشارك فيه جميع دول منطقة الشرق الأوسط لجعل المنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، يمثل خطوة مهمة على طريق إقرار الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة من الضروري الاستمرار في الدفع في اتجاهها خلال الفترة المقبلة وتذليل أي عقبات يمكن أن تعترضها. ولعل ما يعطي هذه الخطوة أهميتها أربعة اعتبارات أساسية، أولها أن الاتفاق الذي تمّ التوصل إليه بشأن الشرق الأوسط تمّ بالإجماع من قبل الدول الموقعة «معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية» البالغ عددها ١٨٩ دولة، وهذا يمنحه قوة تأثير كبيرة، لأنه يشير إلى أن ثمة إجماعاً دولياً على خطر هذا النوع من الأسلحة وضرورة التصدي له وإخلاء المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية الكبيرة للأمن العالمي منه. الاعتبار الثاني هو أن الاتفاق أشار إلى إسرائيل بالاسم بتأكيد أنه (من المهم أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة وتضع كل منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»). وهذا بلا شك يفرض ضغوطاً شديدة على إسرائيل لأنه يضعها أمام موقف عالمي قوي يدعو إلى مواجهة «الاستثناء النووي» الذي تتمتع به في المنطقة، كما أنه يكسب العمل من أجل مواجهة الانتشار النووي في الشرق الأوسط المزيد من الصدقية. الاعتبار الثالث هو أن هذا الاتفاق يمثل في أحد جوانبه انتصاراً للجانب العربي الذي عمل بقوة خلال المؤتمر على ضرورة الإشارة الواضحة والمباشرة إلى إسرائيل والدعوة إلى انضمامها إلى «معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية» باعتبارها دولة نووية على الرغم من أنها لا تعترف بذلك بشكل رسمي. الاعتبار الرابع هو أن هذه هي المرة الأولى التي يتمّ الاتفاق فيها خلال مؤتمر المراجعة الذي يعقد كل خمس سنوات، على آلية لتطبيق دعوة مؤتمر عام ١٩٩٥ إلى بذل جهود من أجل جعل الشرق الأوسط خالياً من أسلحة الدمار الشامل، وهذا يمثل نقلة مهمة بصرف النظر عن طبيعة الموقف الإسرائيلي تجاهها خلال الفترة المقبلة.

هناك اهتمام دولي كبير بمواجهة خطر الانتشار النووي في العالم، ولعل من المؤشرات الدالة على ذلك في هذا الصدد أن الرئيس الأمريكي، باراك أوباما، هو الذي افتتح «مؤتمر مراجعة معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية»، وهو أول رئيس أمريكي يفتتح أعمال مثل هذه الاجتماعات منذ بدئها، وذلك في إشارة إلى الأهمية الكبيرة التي تعطيها الإدارة الأمريكية لقضية الانتشار النووي وضرورة التصدي لها، فضلاً عن ذلك فقد جاء هذا المؤتمر بعد «مؤتمر الأمن النووي العالمي»، الذي عقد في واشنطن بحضور ٤٧ دولة وخرج بمقررات مهمة، وهذا يعني أن ثمة إرادة عالمية للعمل ضد الأسلحة المحظورة ومنع انتشارها، لا يمكن لأي دولة أن تستمر كثيراً في تجاهلها.

المدير العام

د. جمال سند السويدي

المشرف على التحرير

محمد عبدالله آل علي

المستشار العلمي

د. بمدوح أنيس فتحي

رئيس التحرير

سامي بيومي

نائب رئيس التحرير

شحاته ناصر

هيئة التحرير

نجدي مدبولي

د. الزين الجمري

د. أشرف العيسوي

علي صالح

موقع النشرة على «الإنترنت»

(www.ecssr.ac.ae)

ضمن الموقع الإلكتروني لـ «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»

لملاحظاتكم واستفساراتكم

يرجى الاتصال بإدارة الإعلام

Tel: (971-2) 4044433/4044431

Fax: (971-2) 4044432

E-mail: media@ecssr.ae

التقارير والتحليلات المنشورة

لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز



العالم اليوم

على خلفية أزمة «البرنامج النووي الإيراني».. تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والبرازيل وتركيا

شهدت الأيام القليلة الماضية تصعيداً متبادلاً بين كل من تركيا والبرازيل من جانب، والولايات المتحدة والغرب بصفة عامة من جانب ثانٍ حول «البرنامج النووي الإيراني»، وبصفة خاصة بشأن اتفاق التبادل النووي الذي تمّ توقيعه في العاصمة طهران في السابع عشر من الشهر الجاري.

تركيا والبرازيل اللتان تفتان وراء هذا الاتفاق بعد وساطتهما مع إيران، كانتا تأملان أن يؤدي إلى إنهاء الأزمة التي يشيرها «البرنامج النووي الإيراني» إذا تجاوزت الولايات المتحدة والغرب معه بشكل جادٍ، لكن بدلاً من ذلك تحققت واشنطن عليه، واعتبرت أنه لا يستجيب لمطالب المجتمع الدولي من ناحية، ويتضمن العديد من أوجه القصور التي تجعل من الصعب تطبيقه من ناحية ثانية. ولم تكتفِ بذلك، بل إن «مجلس الأمن الدولي» بحث بعد يوم واحد من التوصل إلى هذا الاتفاق مشروع قرار جديد لفرض عقوبات على إيران قدمته الولايات المتحدة وأقرته الدول الأخرى المعنية بالملف النووي الإيراني (الصين وفرنسا وبريطانيا وروسيا وألمانيا). وهو الأمر الذي أثار غضب كل من تركيا والبرازيل وبدأتا في تصعيد لهجتهما ضد الولايات المتحدة خلال الأيام القليلة الماضية، ففي مؤتمر صحفي مشترك مع الرئيس البرازيلي، إيناسيو لويس لولا دا سيلفا، في برازيليا يوم الخميس الماضي، حمل رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، بعنف على معارضي الاتفاق، وقال: «إن الدول التي تنتقد هذا الاتفاق تشعر بالغيرة لأن البرازيل وتركيا تمكنتا من التوسط وتحقيق نجاح دبلوماسي كانت دول أخرى تتفاوض بشأنه منذ سنين دون أن تتوصل إلى أي نتيجة». أما الرئيس البرازيلي فقد دعا «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»، التي تسلمت تفاصيل الاتفاق مع طهران الاثنين الماضي، إلى «تفهّم اللحظة السياسية» التي يمثلها الاتفاق وتحليل الوضع في ضوء ذلك.

التطورات الأخيرة تشير إلى أن الأزمة بين الجانبين مرشحة للتصاعد في الفترة المقبلة، في ظل الاتهامات الأخيرة التي وجهتها كل من البرازيل وتركيا إلى القوى الكبرى بممارسة الازدواجية في التعامل مع قضايا الانتشار النووي، وهو ما عبّر عنه الرئيس البرازيلي بقوله إن «الدول التي تمتلك السلاح النووي هي التي تعارض هذا الاتفاق». أما تركيا فقد طالبت الولايات المتحدة والغرب بالتعامل مع السلاح النووي الإسرائيلي بالطريقة نفسها التي تعامل بها إيران. لكن على الجانب المقابل فإن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين يرون أن الاتفاق ليس كافياً لأن كمية اليورانيوم التي سيتم تسليمها قليلة جداً، إضافة إلى أن إيران أعلنت أنها ستواصل تخصيب جزء مما تبقى من مخزونها بنسبة ٢٠٪، وهو الأمر الذي يثير الشكوك في حقيقة نياتها.

- ٣ * أهم الأحداث
- ٤ * الإمارات اليوم
دور حيوي لـ «كود» البناء
- ٥ * تقارير وتحليلات
الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة.. الحرب على الإرهاب
بأدوات جديدة
- ٦ تقنية «ليزر» جديدة لتخصيب اليورانيوم تثير قلق خبراء الأمن
النووي الأمريكي
- ٧ احتمالات توسيع الولايات المتحدة عملياتها العسكرية داخل
الأراضي الباكستانية
- ٨ كأس العالم «طوق نجاة» لاقتصاد جنوب إفريقيا
- ٩ هل تصبح مصر قوة مؤثرة في خريطة الغاز العالمية؟
- ١٠ * أخبار الساعة حول العالم
إسلام آباد
ماذا وراء الاستقرار النسبي في باكستان؟
- ١١ طوكيو
اتفاق ياباني-أمريكي بشأن نقل قاعدة «أوكيناوا»
- ١٢ واشنطن
استطلاع: دعم داخلي متزايد لسياسات أوباما
- ١٣ «نيوزيك»: العولمة .. ابن لادن الجديد
- ١٤ تل أبيب
«معاريف»: نتنياهو انتصر على أوباما
- ١٥ «يديعوت أحرונوت»: واشنطن تغير نبرتها تجاه إسرائيل
- ١٦ * متابعات اقتصادية
- ١٧ * بيانات أساسية:
النقاط الرئيسية لإعلان «مؤتمر منع الانتشار النووي»
- ١٨ * من أنشطة المركز:
محاضرة عن «السياسة الأمريكية والقدس بعد عام ١٩٤٨» ...





السلطان قابوس بن سعيد يبدأ زيارة رسمية للسعودية

بدأ السلطان قابوس بن سعيد، سلطان عُمان، أمس، زيارة رسمية للمملكة العربية السعودية تستمر يومين، حيث وصل إلى جدة في وقت سابق من أمس، وكان في استقباله في مطار الملك عبدالعزيز الدولي خادم الحرمين الشريفين، الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي رحّب به في المملكة العربية السعودية. كما كان في استقباله الأمير نايف بن عبدالعزيز، النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وزير الداخلية، والأمير خالد الفيصل بن عبدالعزيز، أمير منطقة مكة المكرمة، ووزير الدولة عضو مجلس الوزراء، الدكتور مساعد بن محمد العيبان.



أردوجان يتّهم الدول الغربية بـ «عدم الصدق» حول الملف النووي الإيراني

اتهم رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، أمس، الدول الغربية بـ «عدم الصدق والنزاهة» حول الملف النووي الإيراني، حسبما أفادت «وكالة أنباء الأناضول». ولأم أردوغان، في حديث إلى الصحافة التركية خلال زيارته الرسمية للبرازيل، الدول الغربية مجدداً على التزامها الصمت حول إسرائيل التي يقول خبراء إنها تملك السلاح النووي. وقال أردوغان، من دون أن يذكر إسرائيل، «ليست لديكم المقاربة نفسها للأمور وأنتم تشيرون العالم حول إيران. أنا لا أرى أن هذه مقاربة عادلة وصادقة ونزيهة».



المالكي يتمسك بالترشيح لرئاسة الحكومة العراقية

جدّد رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي، أمس، تمسّك قائمته «ائتلاف دولة القانون» بترشيحه رئيساً للحكومة المقبلة في بغداد. جاء ذلك في مؤتمر صحفي عقده المالكي عقب لقاء عقده أمس في مدينة النجف مع المرجع الشيعي علي السيستاني. وأكّد المالكي أن السيستاني لم يتعهّد بدعم «القائمة العراقية» خلال لقائه إيباد علاوي، رئيس القائمة، قبل أيام في النجف. وقال المالكي إن «حوارات «دولة القانون» ما زالت مستمرة مع الائتلاف الوطني من أجل الاتفاق على مرشح واحد لرئاسة الحكومة المقبلة، واسم التحالف الجديد»، مؤكداً أن «دولة القانون» ما زالت متمسكة بمرشحها الوحيد لشغل منصب رئاسة الحكومة المقبلة.

صاحب السمو رئيس الدولة يأمر بالإفراج عن (٢٦٣) سجيناً

أمر صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، رئيس الدولة -حفظه الله- بالإفراج عن (٢٦٣) من نزلاء المنشآت العقابية والإصلاحية في أبوظبي، ممن يقضون عقوبات متفاوتة، وتكفل سموه بتسديد المبالغ المترتبة عليهم، على أن يتم إيجاد فرص عمل مناسبة للمفرج عنهم من المواطنين حسب الإجراءات المتبعة لدى «مجلس أبوظبي للتوظيف» وإبعاد غير المواطنين خارج البلاد. يأتي أمر الإفراج عن السجناء المواطنين والوافدين، في إطار حرص صاحب السمو رئيس الدولة على إعطاء هؤلاء السجناء فرصة لبدء حياة جديدة وللتخفيف من معاناة أسرهم.



مشعل يدعو واشنطن إلى حوار مباشر

دان قتل المدنيين.. وهنية يعتبر تركيا دولة الخلافة

دان خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، قتل المدنيين. وقال في مقابلة مع تلفزيون «بي بي إس» الأمريكي إنه يدين «أي عنف ضد أي مدني في أي مكان». كما أعلن رفضه للعمليات الإرهابية، وتعهد بإنهاء الهجمات على إسرائيل مع انتهاء احتلال الأراضي العربية. ودعا مشعل الحكومة الأمريكية إلى التفاوض مباشرة مع «حماس»، مؤكداً أن حركته ليست ضد الولايات المتحدة. وتتنجّه أنظار العالم حالياً إلى مسار «أسطول الحرية»، الذي يستعد للتوجه إلى شواطئ قطاع غزة في خطوة تهدف إلى تحديّ الحصار.



أمريكا تنظر في اللجوء إلى الخيار العسكري ضد «طالبان-باكستان»

بدأت القوات الأمريكية وضع خطط لشن هجمات من جانب واحد ضد حركة «طالبان-باكستان» في حال تعرضت الولايات المتحدة لهجوم إرهابي ناجح يمكن أن يكون من تنفيذها. وأفادت صحيفة «واشنطن بوست»، في تقرير لها على موقعها الإلكتروني مساء يوم الجمعة الماضي، نقلاً عن مسؤولين عسكريين كبار رفضوا الكشف عن هويّاتهم، بأن التخطيط لهجوم ثأري جاء على خلفية العلاقة بين فيصل شاه زاد، المتهم بتورطه في التفجير الفاشل في ساحة ميدان التايمز في نيويورك وعناصر من حركة «طالبان-باكستان».



دور حيوي لـ «كود» البناء

عانت أسواق العقارات الإماراتية في مرحلة ما قبل «الأزمة المالية العالمية» مغالة شديدة من قبل المطورين والمستثمرين في تحديد أسعار العقارات وإيجاراتها، الأمر الذي تسبب بتضخم تكاليف تأمين عقار مناسب، سواء كان لغرض السكن، أو لأغراض صناعية، أو تجارية. وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على تكاليف الأنشطة الاقتصادية في الدولة، التي ارتفعت بشكل مبالغ فيه، حتى إن بعض مدن الدولة قد احتلت مراتب متقدمة في قوائم أكثر مدن العالم غلاءً، سواء من حيث تكاليف المعيشة، أو من حيث تكاليف الاستثمار. وقد كان من إيجابيات «الأزمة المالية» أنها أعطت فرصة للقطاع العقاري الإماراتي للتقاط أنفاسه، وأمهلت القائمين على إدارة شؤونه لمراجعة أدائه خلال السنوات الماضية، ومحاولة تقويم الأخطاء التي قد تكون اقتُرفت، واستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها لتصحيح مسار القطاع، وضبط الأسواق العقارية في الدولة، لتكون أكثر قدرة على تأدية دورها بكفاءة، لتجنبها الوقوع في الأخطاء نفسها والتعرض لأزمات مشابهة في المستقبل، وبما يخدم أهداف القطاع والاقتصاد والمجتمع الإماراتي بوجه عام.

وتظهر الإجراءات والقرارات التي تصدرها وتبنتها الجهات المسؤولة عن تنظيم القطاع العقاري في الدولة، سواء على المستوى الاتحادي، أو على المستوى المحلي في الإمارة، مدى حرص هذه الجهات على استغلال هذه الفرصة لإيجاد آليات فعّالة لضبط القطاع

ومن شأن تطبيق هذا «الكود» كما أكدت الدائرة أن يخفض تكاليف البناء بنسبة تتراوح بين ٤٠٪ و ٥٠٪، وزيادة معدلات السلامة والأمان والوقاية من الزلازل والحرائق، وكذلك تخفيض تكاليف الصيانة وترشيد استهلاك الطاقة. وهذه التغييرات بالطبع ستصب في مصلحة المستفيد النهائي من خدمات القطاع العقاري في صورة انخفاض في أسعار الوحدات العقارية وإيجاراتها، سواء كانت عقارات سكنية أو تجارية أو صناعية، كما أنها ستؤدي إلى انخفاض التكاليف التشغيلية للعقار، في صورة انخفاض في فواتير استهلاك الطاقة والمياه وتكاليف الصيانة الدورية.

لكن تجدر الإشارة إلى أن استفادة المستهلك النهائي من إيجابيات «كود» البناء المزمع تطبيقه في أبوظبي تظل مرهونة بمدى كفاءة السوق العقاري في الإمارة في تأدية دوره، لضمان وصول هذه الفوائد إلى المستهلك النهائي، وعدم تجاوز هذا الدور.

عانت أسواق العقارات الإماراتية في مرحلة ما قبل «الأزمة المالية العالمية» مغالة شديدة من قبل المطورين والمستثمرين في تحديد أسعار العقارات وإيجاراتها، الأمر الذي تسبب بتضخم تكاليف تأمين عقار مناسب، سواء كان لغرض السكن، أو لأغراض صناعية، أو تجارية. وقد انعكس ذلك بشكل سلبي على تكاليف الأنشطة الاقتصادية في الدولة، التي ارتفعت بشكل مبالغ فيه، حتى إن بعض مدن الدولة قد احتلت مراتب متقدمة في قوائم أكثر مدن العالم غلاءً، سواء من حيث تكاليف المعيشة، أو من حيث تكاليف الاستثمار. وقد كان من إيجابيات «الأزمة المالية» أنها أعطت فرصة للقطاع العقاري الإماراتي للتقاط أنفاسه، وأمهلت القائمين على إدارة شؤونه لمراجعة أدائه خلال السنوات الماضية، ومحاولة تقويم الأخطاء التي قد تكون اقتُرفت، واستخلاص الدروس التي يمكن الاستفادة منها لتصحيح مسار القطاع، وضبط الأسواق العقارية في الدولة، لتكون أكثر قدرة على تأدية دورها بكفاءة، لتجنبها الوقوع في الأخطاء نفسها والتعرض لأزمات مشابهة في المستقبل، وبما يخدم أهداف القطاع والاقتصاد والمجتمع الإماراتي بوجه عام.

وتظهر الإجراءات والقرارات التي تصدرها وتبنتها الجهات المسؤولة عن تنظيم القطاع العقاري في الدولة، سواء على المستوى الاتحادي، أو على المستوى المحلي في الإمارة، مدى حرص هذه الجهات على استغلال هذه الفرصة لإيجاد آليات فعّالة لضبط القطاع

مؤشرات أسواق المال وأسعار العملات العالمية والنفط

الين الياباني		الجنيه الإسترليني		اليورو		أسعار العملات
↑	٩١,٠٦٦	↓	١,٤٤٥	↓	١,٢٢٧٣	
الغاز الطبيعي سنت/ م مكعب		مزيج برنت دولار/ برميل				أسعار النفط الخام والغاز
↔	٤,٣٤	↑	٠,١٦		٧٤,٠٩	
نيكاي		داو جونز		ناسداك		مؤشرات الأسهم العالمية
↑	٩٧٦٣	↓	١,٢	↓	٢٢٥٧	

المؤشرات العامة	
سوق أبوظبي المالي	
↓	المؤشر العام ٠,٢٢٪
	الشركات المرتفعة (١١) شركة
	الشركات المنخفضة (١٤) شركة
	الشركات الثابتة (٦) شركات
سوق دبي المالي	
↑	المؤشر العام ٠,٩٠٪
	الشركات المرتفعة (١٢) شركة
	الشركات المنخفضة (٩) شركات
	الشركات الثابتة (٦) شركات





الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة.. الحرب على الإرهاب بأدوات جديدة

برغم أن الاستراتيجية الأمنية الأمريكية الجديدة، التي أعلنها الرئيس باراك أوباما، يوم الخميس الماضي، ألغت مصطلح «الحرب على الإرهاب» فإنها أقرت أدوات جديدة لمواجهة العمليات الإرهابية والتنظيمات المتطرفة.

الاعتداء الفاشلة في ساحة «تايمز سكوير» في نيويورك. * مواجهة الإرهاب الدولي بوسائل وأدوات مختلفة، لا تقتصر على القوة العسكرية وحسب، وإنما تتضمن استخدام القوة الاقتصادية والتحالفات الدبلوماسية أيضاً، وبذلك تبتعد الاستراتيجية الأمنية الجديدة للولايات المتحدة عن النهج الذي اتبعته إدارة بوش الابن التي كانت تركز على الأسلوب العسكري الأحادي من خلال تبنيها لاستراتيجية الهجمات الاستباقية طوال ثماني سنوات، التي كانت تتيح للولايات المتحدة الحق في اتخاذ إجراء عسكري وقائي منفرد ضد دول وجماعات إرهابية، اعتبرت أنها تمثل تهديداً للولايات المتحدة في أعقاب اعتداءات ١١ سبتمبر. * تأكيد فكرة الشراكة مع الحلفاء الإقليميين والدوليين ليس لضمان أمن الولايات المتحدة وحسب، ولكن لمواجهة تحدي الإرهاب الدولي أيضاً، حيث تشدد الاستراتيجية الأمنية الجديدة على «أهمية ضمان حلفاء أقوياء للحفاظ على أمن البلاد» ولذا تدعو إلى توسيع مجالات التعاون في جميع أنحاء العالم، مع الحفاظ على الحلفاء الحاليين، وتركز بصفة رئيسية على أهمية العمل على تعزيز العلاقات الشنائية بكل من الصين، والهند، وروسيا. كما تؤكد ضرورة العمل على تعزيز المؤسسات الدولية وبلورة العمل الجماعي الذي يخدم المصالح المشتركة مثل محاربة التطرف المتصل بالعنف ووقف انتشار الأسلحة النووية وتأمين المواد النووية وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام وإيجاد حلول تعاونية لخطر التغير المناخي. ويرى مراقبون أن هذا التوجه الجديد هو استجابة من جانب إدارة أوباما لتوصيات صدرت، مؤخراً، عن مراكز أبحاث وجهات رسمية عدة أجرت تقييمات شاملة للاستراتيجيات المتعلقة بحماية الأمن القومي، وكيفية تعديلها في مواجهة التهديدات المتزايدة.

في تحول عن نهج إدارة الرئيس الأمريكي السابق، جورج بوش «الابن»، في التعاطي مع ظاهرة الإرهاب والقضايا الأمنية الدولية، جاءت الاستراتيجية الأمنية الجديدة، التي أعلنها الرئيس أوباما يوم الخميس الماضي، والتي تعد أول استراتيجية أمنية بعد توليه منصبه في يناير ٢٠٠٩. وعادة ما تعتبر وثيقة استراتيجية الأمن القومي المطلوبة من كل رئيس أمريكي بمقتضى القانون تأكيداً للسياسات المتبعة والقائمة، لكنها تمثل أهمية خاصة نظراً إلى تأثيرها المحتمل في الموازنات والتشريعات وتحظى بمتابعة عالمية.

الاستراتيجية الأمنية الجديدة للولايات المتحدة تقدم رؤية شاملة لمواجهة الإرهاب الدولي، تتضمن المحاور التالية: * التخلي عن مصطلح «الحرب على الإرهاب» الذي كان أحد أسباب التوتر مع العالم الإسلامي إبان ولايتي الرئيس السابق بوش الابن، وهذا التحول يعكس في جانب منه رؤية الرئيس أوباما الخاصة بالتواصل مع العالم الإسلامي وإشراكه في الجهود الدولية لمحاربة الإرهاب و«القاعدة». * التركيز على مواجهة تنظيم «القاعدة» وروافده الإرهابية التي تدعم الأعمال الموجهة لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها وشركائها في كل من أفغانستان وباكستان واليمن والصومال وما وراء ذلك. ويرى مراقبون أن التركيز على تنظيم «القاعدة» في الاستراتيجية الأمنية الجديدة للولايات المتحدة يرجع بالأساس إلى تورط التنظيم وبعض الجماعات المرتبطة به خلال الفترة القصيرة الماضية في عمليات نوعية كشفت بوضوح عن تنامي درجة خطورته، كمحاولة تفجير الطائرة الأمريكية فوق مدينة «ديترويت» الأمريكية عشية أعياد الميلاد، وتورطه في حادث اغتيال سبعة من عناصر الاستخبارات المركزية الأمريكية في مدينة «خوست» الأفغانية، وأخيراً محاولة





تقنية «ليزر» جديدة لتخصيب اليورانيوم تثير قلق خبراء الأمن النووي الأمريكي

قطع علماء أمريكيون شوطاً كبيراً في تجربة تقنية جديدة تقوم على استخدام «الليزر» في تخصيب اليورانيوم وإنتاجه على نطاق تجاري ربما خفض تكاليف إنتاج الوقود اللازم لمفاعلات الطاقة النووية بنسبة ٥٠٪.

اعتبار أن هذه التقنية تسري عليها قيود السرية نفسها المفروضة على الأسلحة النووية الأمريكية. واستناداً إلى المعلومات القليلة المتاحة حول تلك الوثائق بعث عدد من العلماء النوويين وخبراء الأمن النووي بخطاب إلى لجنة العلاقات الخارجية التابعة لمجلس الشيوخ في أكتوبر الماضي حذروا فيه من أن (تقنية فصل النظائر المشعة باستخدام «الليزر») تشكل خطراً كبيراً على الجهود الخاصة بحظر الانتشار النووي بسبب صعوبة رصد المواقع والمنشآت التي تستخدم تلك التقنية وتحديدها».

وذكرت الصحيفة أن حجم الطاقة واستهلاكها عاملان مهمان عند رصد عمليات تخصيب اليورانيوم، حيث تحتاج أنظمة التخصيب، التي تستخدم أجهزة الطرد المركزي منشآت بحجم ملعب لكرة القدم، وتستهلك كميات هائلة من الكهرباء، الأمر الذي يسهل مهمة رصدها وتحديد مواقعها. بل إن إيران نجحت على مدار سنوات في إخفاء أجهزة الطرد المركزي بعيداً عن الأعين داخل مغارات الجبال. وعلى العكس، نجد تقنية «الليزر» الجديدة تحتاج إلى مساحة أقل كثيراً، فضلاً عن أنه في حالة التفتيش عليها من قبل المفتشين الدوليين يمكن بسهولة تحويل -أو إخفاء- الأجهزة التي تستخدم تقنية «الليزر» في عملية التخصيب من أجهزة لإنتاج الوقود النووي قليل التخصيب إلى أجهزة لإنتاج اليورانيوم عالي التخصيب المستخدم في إنتاج القنابل النووية.

السؤال المباشر الذي يشغل بال خبراء الأمن النووي هو: هل يمكن أن تقع التقنية «الليزرية» الجديدة في يد علماء نوويين مثل الباكستاني عبد القدير خان، ومن ثم انتقالها -أو انتقال إنتاجها- إلى يد أنظمة أو تنظيمات معادية؟

داخل أحد المستودعات المهجورة خارج مدينة «ويلمنجتون» في ولاية كارولينا الشمالية يجري حالياً تجربة تقنية جديدة تستخدم أشعة «الليزر» في تخصيب اليورانيوم. وقد قطعت التجربة شوطاً كبيراً نحو إنتاج هذا اليورانيوم على نطاق تجاري، ما يعد إنجازاً يزيد من أهميته أنه يقلل تكاليف إنتاج الوقود اللازم لمفاعلات الطاقة النووية بنسبة ٥٠٪.

ولكن صحيفة «كريستيان ساينس مونيتور» (٢٨ مايو) اعتبرت هذا الإنجاز سلاحاً ذا حدين، حيث يضيف سحراً جديدة من القلق حول مستقبل الأمن النووي. فخبراء حظر الانتشار النووي يحذرون من أن أي تسرب لهذه التقنية يعني ببساطة تسهيل مهمة الأنظمة المارقة في الحصول على الوقود اللازم لإنتاج القنبلة النووية دون أن يدري أحد. ليونور توميرو، مدير إدارة حظر الانتشار النووي في «مركز مراقبة التسليح وحظر الانتشار النووي» في واشنطن سابقاً، علق على هذا الإنجاز بقوله إن (تقنية استخدام «الليزر» ستصعب مهمة رصد عمليات تخصيب اليورانيوم).

وأوضحت الصحيفة أن منع الدول من تخصيب اليورانيوم سراً يعتبر ركناً أساسياً من أركان الأمن النووي الأمريكي.

ولكن تقنية استخدام «الليزر» في تخصيب اليورانيوم ربما أدت إلى تقويض جهود الإدارة الأمريكية الرامية إلى حظر الانتشار النووي. وأوضح توميرو بوصفه عضواً في إحدى اللجان التابعة للكونجرس أن «إعلان هذه التقنية الجديدة يضع واشنطن في موقف لا تستطيع معه منع الدول الأخرى من استخدام التقنية نفسها».

وبعيداً عن تسريبات بعض الوثائق فإن التفاصيل المتعلقة به (فصل النظائر المشعة باستخدام تقنية أشعة «الليزر») تعتبر معلومات سرية بموجب «قانون الطاقة النووية» على





احتمالات توسيع الولايات المتحدة عملياتها العسكرية داخل الأراضي الباكستانية

يدور جدل في واشنطن منذ كشف النقاب عن محاولة تفجير «تايمز سكوير» حول إذا ما كان يجب على الولايات المتحدة نقل عملياتها العسكرية إلى داخل باكستان، حيث معاقل حركة «طالبان» الباكستانية التي أعلنت مسؤوليتها عن المحاولة. إلا أن خيار نقل العمليات العسكرية الأمريكية داخل باكستان يطرح عدداً من الأسئلة.

* **أولاً:** منع عبور خط «دوران» الفاصل بين أفغانستان وباكستان، وبالتالي وقف تحرك عناصر «طالبان» عبر هذا الخط، الذي يشكل أهمية استراتيجية لحركة «طالبان» في استخدامها لمنطقة «القبائل» الباكستانية كملاد آمن وقاعدة تدريب وتخطيط وانطلاق لعملياتها.

* **ثانياً:** حماية خطوط الإمداد الأمريكية باتجاه أفغانستان، خصوصاً أن غالبية هذه الإمدادات تُنقل في الوقت الراهن عبر «بلوشستان» و«مُر خيبر».

في الجانب المتعلق بجدوى نجاح استراتيجية توغل القوات الأمريكية داخل باكستان ومداهها، يقول تشاندران إن الولايات المتحدة إذا قررت إرسال قواتها إلى منطقة «القبائل» الباكستانية أو «محافظة الحدود الشمالية الغربية» أو «وزيرستان الشمالية»، فإن قوات «طالبان» ستلجأ على الأرجح إلى استراتيجية الانسحاب التكتيكي التي انتهجتها حركة «طالبان» الأفغانية عام ٢٠٠١ بعد سقوط نظامها في كابول بهدف إعادة تنظيم صفوفها واستدراج القوات الأمريكية إلى هذه المناطق ثم الاتجاه بعد ذلك لتكثيف عمليات حرب العصابات والهجمات الخاطفة مثلما يحدث، الآن، مع القوات الأمريكية وقوات التحالف في مختلف مناطق أفغانستان. ويعتقد تشاندران أن هذا السيناريو يطرح بدوره سؤالاً مهماً حول إذا ما كانت الولايات المتحدة الأمريكية ستلجأ إلى التخطيط لـ «عملية مشترك» أخرى، على غرار ما حدث في جنوب أفغانستان. لكنه أشار في هذا السياق إلى أن هذه الفكرة ربما لا تجد دعماً دولياً، خصوصاً أن بعض دول التحالف تدرس حالياً خيار تقليص أو سحب قواتها من أفغانستان.

يقول الكاتب والمحلل سوبا تشاندران، نائب مدير «مركز دراسات السلام والنزاعات» في نيودلهي، إن خيار توسيع القوات الأمريكية عملياتها داخل الأراضي الباكستانية لا يزال قائماً، إلا أن هذا الخيار يطرح عدداً من الأسئلة:

* هل يهدف توسيع الولايات المتحدة الأمريكية عملياتها العسكرية داخل الأراضي الباكستانية إلى الرد على حركة «طالبان» على محاولة تفجير «تايمز سكوير»، أم إلى معاقبة باكستان على عدم اتخاذها خطوات كافية للجم حركة «طالبان»، التي ثبت أنها قادرة على التخطيط لشن هجمات داخل الأراضي الأمريكية؟

* هل تهدف الولايات المتحدة من خلال توسيع عملياتها داخل باكستان إلى تفكيك البنى التحتية لحركة «طالبان»، لمنع أي هجمات داخل الأراضي الأمريكية مستقبلاً، أم للمساعدة في تحقيق أهدافها في أفغانستان؟

* هل باستطاعة الولايات المتحدة زيادة عدد قواتها داخل باكستان؟

* هل ستساعد هذه الاستراتيجية على تحسين الأوضاع الأمنية في مناطق غرب باكستان؟

أشار تشاندران في معرض تحليله، الذي نشرته «أيوريشيا ريفيو»، إلى أن الجدل حول توسيع دائرة عمليات القوات الأمريكية داخل أراضي باكستان بدأت قبل محاولة تفجير «تايمز سكوير». وأشار في هذا السياق إلى أن الجدل حول إمكانية وجود عسكري أمريكي داخل الأراضي الباكستانية لدعم الحرب ضد الإرهاب ظل دائراً منذ عام ٢٠٠٨ لتحقيق هدفين رئيسيين:





كأس العالم "طوق نجاة" لاقتصاد جنوب إفريقيا

يتوقع أن يزداد الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا بنحو ١٢ مليار دولار نتيجة استضافتها «كأس العالم لكرة القدم ٢٠١٠»، وأن يساعد اقتصادها على التعافي من تداعيات «الأزمة المالية العالمية».

كما ستستفيد الموازنة العامة للدولة من خلال الرسوم التي سيتمّ تحصيلها مقابل دخول هؤلاء السائحين وخروجهم، ومن خلال الزيادة المتوقعة في الإيرادات الضريبية على قطاع السياحة والقطاعات المرتبطة به وكذلك زيادة إيرادات المرافق الرياضية التي تمتلكها الدولة.

ويبدو أن التداعيات الإيجابية لاستضافة كأس العالم قد بدأت في الظهور على اقتصاد جنوب إفريقيا، فقد شهد الاقتصاد تقليصاً لعجز الموازنة العامة به إلى نحو ٨,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي خلال شهر مارس الماضي مقارنة بنحو ٣,٧٪ خلال شهر فبراير من العام نفسه، مستفيداً من تصاعد حجم الإيرادات الضريبية بخاصة على الأنشطة الاقتصادية المتعلقة بالاستعدادات لاستضافة كأس العالم والتي قدرت بنحو ٨,١ مليار راند (١,٠٤ مليار دولار)، ومن المتوقع أن يتقلص معدل عجز الموازنة إلى حدّ كبير في نهاية العام، بخاصة في ظل الزيادة الكبيرة المتوقعة للإيرادات الضريبية خلال الفترة المتبقية من العام. وقد سجل اقتصاد جنوب إفريقيا نمواً بنحو ٦,٤٪ خلال الربع الأول من العام الجاري، وهو ما يعدّ أداءً إيجابياً له خاصة أنه هذا النمو جاء أعلى مما كان متوقعاً والمقدر مسبقاً بنحو ٣,٤٪، كما أنه أعلى بكثير من معدل النمو الذي حققه خلال الربع الأخير من العام الماضي والبالغ نحو ٢,٣٪.

ويوجه عام فمن المتوقع أن ينمو اقتصاد جنوب إفريقيا بنحو ٣,٢٪ خلال العام الجاري وفقاً لبيانات «وزارة المالية»، سيكون إسهام كأس العالم بمفرده في هذا النمو نحو ٥,٠ نقطة مئوية، حيث إنه سيعود على الاقتصاد بإجمالي عوائد اقتصادية تقدر بنحو ٩٣ مليار راند (١٢ مليار دولار)، سيأتي نحو ٦٢٪ من قبل بداية الحدث ونحو ٣٨٪ في أثنائه وبعد انتهائه، كما سيسهم كأس العالم في إيجاد نحو ١٧٤ ألف فرصة عمل جديدة ما بين فرص مستديمة ومؤقتة، وهو ما سيضاعف حجم فرص العمل.

ربما تأتي استضافة جنوب إفريقيا لـ «كأس العالم لكرة القدم ٢٠١٠» الذي يعد الحدث الرياضي الأكبر في العالم الذي تبدأ فعالياته يوم ١١ يونيو المقبل ليُخرج اقتصاد الدولة من أزمته، بعد أن سجل انكماشاً يقدر بنحو ٤,٧٪ في أسوأ مراحل «الأزمة المالية العالمية»، فهذا الحدث يعود على الدولة المستضيفة بزيادة كبيرة في ناتجها المحلي الإجمالي، وفي هذا الإطار فقد سجل الاقتصاد الأوروبي زيادة تقدر بنحو ٢١ مليار دولار في ناتجه في عام ٢٠٠٦ نتيجة استضافة ألمانيا للنسخة السابقة من كأس العالم وفقاً لبيانات بنك «أيه بي إن أمرو» الهولندي.

ويتوقع استفادة اقتصاد جنوب إفريقيا من هذا الحدث الرياضي المهم من جوانب عدة، بداية من استقبال سياحة إضافية تقدر بنحو ١,١ مليون سائح خلال فعاليات «كأس العالم لكرة القدم» وفقاً لـ «مجلس السياحة» في جنوب إفريقيا، بما يمثل زيادة بنحو ١١٪ مقارنة بعدد السائحين خلال العام الماضي، ومن المتوقع أن يسهم السائحون الوافدون إلى الدولة بنحو ١٦٪ من إجمالي العوائد الاقتصادية لاستضافتها لكأس العالم.

ولا تتوقف استفادة قطاع السياحة بانتهاء أحداث كأس العالم بل إنه سيستفيد على المدى الطويل، خاصة أن هذا الحدث الرياضي سوف يشاهده ما يتراوح بين ٢-٣ مليارات نسمة من سكان العالم وفقاً لتقديرات «مجلس السياحة» في جنوب إفريقيا، وهو ما سيروجّ بالطبع لجنوب إفريقيا كوجهة سياحية، ومن المتوقع أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع متوسط عدد السائحين الوافدين إلى الدولة سنوياً بنحو مليون سائح مقارنة بمستواه قبل استضافة الكأس.

وبالطبع ستستفيد جميع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة باستضافة كأس العالم، بداية من النقل الجوي والنقل الداخلي وقطاع الفنادق وقطاع التجارة المحلي الذي سيشهد رواجاً كبيراً في ظل إنفاق السائحين لشراء السلع والخدمات،



هل تصبح مصر قوة مؤثرة في خريطة الغاز العالمية؟

أعلن برنامج المسح الجيولوجي الأمريكي، مؤخراً، أنه اكتشف مخزوناً للغاز الطبيعي في منطقة دلتا النيل المصرية لم يكن معروفاً من قبل يقدر بنحو (٦,٣) تريليون متر مكعب، وفي حال تأكد هذا المخزون ستتحول مصر إلى قوة مؤثرة في خريطة الغاز العالمية.

إلى نحو ٤,٥٪.

وبالطبع سوف تنعكس هذه الطفرة الكبيرة في حجم الاحتياطيات المصرية من الغاز الطبيعي على قدراتها الإنتاجية، فسوف يكون بقدرورها مضاعفة حجم إنتاجها الحالي بأكثر من ٣ مرات، لتنتج نحو ١٥٢ مليار متر مكعب سنوياً دون أن يكون لديها قلق بشأن نفاذ احتياطياتها من الغاز، حيث سيرتفع الأمد الزمني لهذه الاحتياطيات وفقاً لمعدل الإنتاج إلى نحو ٥٢ عاماً وأربعة أشهر.

لكن يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن التحسن المتوقع في موقع مصر على خريطة الغاز الطبيعي العالمية مرهونة بشرطين رئيسيين، يتمثل أولهما في تأكد الاحتياطيات المكتشفة في منطقة دلتا النيل، وثانيهما يتمثل في مدى قدرة مصر على تطوير قدراتها لإنتاج الغاز لديها بما يواكب الزيادة المتوقعة في الاحتياطيات وفقاً للاكتشافات الجديدة، وبفرض تحقق هذين الشرطين فإن مصر ستصبح واحدة من أكبر دول العالم إنتاجاً للغاز الطبيعي، ومن المتوقع أن يقفز ترتيبها وفقاً لهذا المعيار إلى المرتبة الخامسة عالمياً، لتأتي بعد كل من روسيا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي وكندا، ولتصبح المنتج الأكبر للغاز الطبيعي في منطقة الشرق الأوسط، لتتفوق على كل من إيران والجزائر والسعودية وقطر والإمارات.

ومن المتوقع أن ينعكس هذا التطور الكبير على الوضع الاقتصادي لمصر بوجه عام، حيث إنها قد تتحول إلى أكبر مصدر للغاز في المنطقة، وثاني أكبر مصدر له على المستوى العالمي بعد روسيا، وقد يؤثر ذلك بالطبع في الوضع التوازني لأسواق الغاز العالمية، ومن المرجح أن تصبح مصر من القوى المؤثر في إدارة أسواق الغاز العالمية.

تأتي مصر حالياً في المرتبة الـ (٢٠) عالمياً وفقاً لحجم احتياطياتها المؤكدة من الغاز الطبيعي، والمقدرة بنحو ١,٦٥٦ تريليون متر مكعب، بما يمثل نحو ٩,٠٪ من الاحتياطيات العالمية، وهي تنتج نحو ٤٨ مليار متر مكعب من الغاز سنوياً، بنسبة ٤,١٪ من الإنتاج العالمي البالغ ٣,٣٤ تريليون متر مكعب، لتأتي في المرتبة الـ (١٩) عالمياً وفقاً لحجم الإنتاج، ووفقاً لهذا المعدل السنوي للإنتاج فإن احتياطياتها المؤكدة حالياً لن تكفيها لأكثر من ٣٤ عاماً ونصف العام، أي أنها قد تستنفذ نهائياً بحلول عام ٢٠٤٥ إذا لم تكتشف احتياطيات جديدة من الغاز.

لكن تجدر الإشارة إلى أن «برنامج المسح الجيولوجي الأمريكي» التابع لوكالة «ناسا» قد أعلن خلال الفترة القليلة الماضية أن صور المسح الجيولوجي تكشف عن أن منطقة دلتا النيل المصرية تحتوي على واحد من أكبر مكامن الغاز الطبيعي الموجودة في منطقة واحدة في العالم، ويقدر محتواه بنحو ٦,٣ تريليون متر مكعب (٢٢٣) تريليون قدم مكعب، وقد أكد البرنامج أن هذا المخزون يمكن استخراجه باستخدام التكنولوجيات المتعارف عليها حالياً.

اكتشافات جديدة

إذا تأكد المخزون المعلن من قبل البرنامج الأمريكي بالفعل فإن احتياطي مصر من الغاز الطبيعي سوف يقفز من نحو ١,٦٥٦ تريليون متر مكعب حالياً إلى نحو ٧,٩٧ تريليون متر مكعب، ليقفز ترتيبها من المرتبة الـ (٢٠) إلى المرتبة الـ (٥) عالمياً، ولتصبح في المرتبة الثانية عربياً بعد قطر والثالثة في منطقة الشرق الأوسط بعد إيران وقطر، ولتتحول إلى واحدة من أكبر دول العالم التي تمتلك احتياطيات للغاز الطبيعي، حيث سيرتفع نصيبها من احتياطيات الغاز العالمية



طوكيو

اتفاق ياباني-أمريكي بشأن نقل قاعدة «أوكيناوا»

أصدرت اليابان والولايات المتحدة بياناً مشتركاً، يوم الجمعة الماضي، بشأن نقل قاعدة مشاة البحرية الأمريكية في «أوكيناوا»، مشيرتين إلى أنه سيتم نقل القاعدة الجوية إلى ساحل «هينوكو» في مدينة «ناجو» داخل المحافظة، وهو ما يتفق بشكل أساسي مع الاتفاقية القائمة المبرمة في عام ٢٠٠٦، لكنه يخالف تماماً تعهد «الديمقراطيين»، الذين أتوا إلى الحكم في سبتمبر الماضي، على أساس وعد تاق جمهور «أوكيناوا» إلى تحقيقه، بنقل هذه القاعدة إلى خارج أراضي الجزيرة، لتخفيف العبء الذين يشعرون به، جراء ازدحام جزيرتهم بالعدة والعدد اللذين يضعهما الجيش الأمريكي منذ عام ١٩٤٥. ولهذا يعدّ هذا الإعلان، في عداد التنازلات الكبيرة التي قدمتها حكومة رئيس الوزراء الياباني، يوكيو هاتوياما. وكانت حكومة هاتوياما، قد اقترحت سلسلة خيارات أخرى للولايات المتحدة. ولكن الولايات المتحدة رفضتها جميعاً مشيرة إلى مشكلات محتملة وقضايا تتعلق بقابلية تعبئة القوات أوقات المواجهات القتالية، وأن هذه القابلية سوف تتراجع تكتيكياً. وبناء على ذلك، تنازلت اليابان إلى مدى تسمية منطقة «هينوكو» في مدينة «ناجو» كموقع لنقل القاعدة الأمريكية. وقد أعرب وزير الدفاع الأمريكي، روبرت جيتس، عن سعادته الشديدة لهذا التقدم، حتى الآن، عندما التقى وزير الدفاع الياباني، توشيمي كيتازاوا، في «البنجاب» يوم الثلاثاء الماضي. وأكد رئيس الوزراء الياباني، يوكيو هاتوياما، أن اليابان والولايات المتحدة قد أبرمتا اتفاقية جديدة بشأن نقل قاعدة مشاة البحرية الأمريكية في محافظة «أوكيناوا». وسعى هاتوياما إلى وصم الاتفاقية هذه بوصف «الجديدة» في محاولة منه لتقليل الأثر السلبي الذي بدأت الحكومة اليابانية تلمس معالمه، من جانب السكان وبعض أحزاب التحالف الحاكم، التي وجدت في هذه النتيجة فشلاً وتوصلاً من وعد هاتوياما وحزبه، بنقل القاعدة إلى خارج «أوكيناوا».

إسلام آباد

ماذا وراء الاستقرار النسبي في باكستان؟

وفقاً لخدمة «ميديا لينك» فقد اتفقت الطبقة الباكستانية حتى الدوائر الأجنبية على أن باكستان تشهد استقراراً نسبياً بمقارنتها بالسنين الماضية وتعود أسباب هذا الاستقرار كما تقول مختلف الأوساط الباكستانية إلى أسباب عدة لعل أهمها قرار الجيش والمخابرات التعامل مع ملف «طالبان» بمنتهى الجدية بدل سياسة اليد الناعمة. ويقول الخبراء إن قوات الجيش لم تكن جميعها على اتفاق في التعامل مع الملف الأمني في مناطق «القبائل» وكانوا على خلاف مع سياسة الجنرال مشرف، التي أراد من خلالها استيلاء قواته على مناطق «القبائل» وإنهاء نظامهم وتقاليدهم وطريقة إدارة شؤونهم. وكان هناك خلاف شديد بين قادة الجيش في هذا الإطار، وأدى الخلاف إلى فشل خطة الرئيس مشرف، الذي كان يريد استغلال الحرب على الإرهاب والدعم الأمريكي له لينهي الوضع الخاص لسكان «القبائل» وضمهم إلى الإدارة المركزية وتحويلهم إلى النظام العام في باكستان. وكان قادة الجيش والمخابرات مصرين على عدم السماح لأي زعيم سياسي أو انقلابي بتغيير الوضع القبلي الذي تتمتع به المنطقة منذ مئات السنين إذ إن أي محاولة لتغييره ستؤثر في الحدود المرسومة حالياً بين باكستان وأفغانستان وستضر باستقرار البلاد ووحدتها. ويرى الخبراء أن وجود «القبائل» على مناطق الحدود سيمنع أفغانستان من الزعم أن حدودها تتجاوز ما هو عليه الحال اليوم وستطالب بتغيير الحدود برمتها وستكون باكستان هي الخاسر الأكبر بطبيعة الحال. أما بقاء رجالات «القبائل» مسيطرين على مناطق الحدود ويديرون شؤونهم بمفردهم ويتمتعون بنظامهم القبلي الخاص فإنه سوف لن يدعي أحد ملكيته لهذه المناطق. وبعد تعيين قائد الجيش الباكستاني، الجنرال إشفاق كياني، في منصبه تغيرت نظرة الجيش إذ إنه خشي في أن تستغل جماعات مسلحة موالية لـ«القاعدة» هذا الأمر وتنطلق لشن هجمات منها على الآخرين.



«نيوزويك»: العولقي .. ابن لادن الجديد

كتب مايكل إزيكوف مقالاً نشرته مجلة «نيوزويك» تحت عنوان «العولقي: ابن لادن الجديد»، استهله بقوله إنه بعد إصدار التسجيل المرئي الجديد لرجل الدين الأمريكي اليميني الأصل، أنور العولقي، الذي أباح فيه قتل المدنيين الأمريكيين، أصبح العولقي أشبه بأسامة بن لادن الجديد. وقد وصف اثنان من خبراء مكافحة الإرهاب التسجيل بعد تحليله بأنه مهم على وجوه عدة. حيث يكشف عن أهمية العولقي المتزايدة بالنسبة إلى «القاعدة» كرمز عالمي لتحدي القوة الأمريكية، كما يكشف عن فشل الحكومة الأمريكية في تحديد موقعه واعتقاله. حيث ادّعت الحكومة اليمنية من قبل مصرع العولقي في غارات جوية، ليخرج العولقي بعدها ليعلن في تحدٍّ سافر أنه لا يزال على قيد الحياة، ما دفع الإدارة الأمريكية إلى السماح لوكالات الاستخبارات الأمريكية بقتله بمجرد رؤيته، برغم كونه مواطناً أمريكياً. وبرغم ذلك لم تنجح الاستخبارات حتى الآن في اقتناصه، في الوقت الذي لمع فيه نجمه وسط المتطرفين الإسلاميين، واستفادت فيه «القاعدة» من الشهرة التي حازها العولقي. ويوضح الكاتب أن هناك ما يدعو المسؤولين الأمريكيين إلى التركيز على العولقي، ولا سيما بعد ثبوت صلته بمنفذ هجوم قاعدة «فورت هود» العسكرية، الميجور نضال مالك حسن، وصلته بالطالب النيجيري المتهم في محاولة تفجير طائرة عيد الميلاد، عمر الفاروق عبد المطلب، وكذلك لأن إجادته اللغة الإنجليزية تساعده على الوصول إلى المسلمين الناطقين باللغة الإنجليزية ويشعرون بأنهم منبوذون. غير أن المثير للدهشة هو عدم اتضاح أهمية العولقي الفعلية داخل تنظيم «القاعدة» في شبه الجزيرة العربية حتى الآن. إذ لم يذكر التنظيم اسم العولقي في بياناته قبل ديسمبر الماضي، ولا يوجد دليل على أنه لعب أي دور في التخطيط أو التنسيق لأي عمل إرهابي في أمريكا.

استطلاع: دعم داخلي متزايد لسياسات أوباما

أظهر استطلاع للرأي العام الأمريكي زيادة في معدل الرضا على سياسات الرئيس، باراك أوباما، بالرغم من مواجهته لعاصفة سياسية بسبب البقعة النفطية في خليج المكسيك. وقال الاستطلاع الذي أجرته «جامعة كوينبيك» الأمريكية أن نسبة ٤٨٪ من الناخبين المحتملين عبّروا عن رضاهم على سياسات الرئيس أوباما بالمقارنة مع نسبة ٤٣٪ لم تتفق مع سياساته بالتزامن مع زيادة في معدل التشاؤم حيال أسلوب الإدارة الاقتصادية للبلاد من جانب البيت الأبيض. وتعد هذه المرة الأولى منذ شهر ديسمبر الماضي التي يحوز فيها أوباما رضا غالبية الناخبين الأمريكيين في استطلاعات الرأي التي تجريها هذه الجامعة حيث كان آخر استطلاع أجرته «كوينبيك» أظهر زيادة نسبة الاستياء من سياسات أوباما إلى ٤٦٪ بالمقارنة مع نسبة رضا بلغت ٤٤٪. وعبر الناخبون الذين تمّ استطلاع آرائهم عن تأييدهم المرشحين («الديمقراطيين» في الانتخابات النيابية المقبلة المقرر عقدها في شهر نوفمبر المقبل بالمقارنة مع منافسيهم من «الجمهوريين» حيث قالت نسبة ٤٢٪ من الناخبين إنها ستصوت لمصلحة «الديمقراطيين» بينما قالت نسبة ٣٦٪ إنها ستصوت لـ«الجمهوريين»). وكان استطلاع مماثل للجامعة ذاتها في شهر مارس الماضي قد أظهر نسبة تفضيل بواقع ٤٤٪ إلى ٣٩٪ للمرشحين «الجمهوريين» عن نظرائهم «الديمقراطيين» ما يظهر أن ثمة تغييراً في اتجاهات الناخبين الأمريكيين مع زيادة حدة الحملة الانتخابية التي يعول عليها «الجمهوريون» لاستعادة الغالبية المفقودة في الكونغرس بمجلسيه. وقال محللون إن الرئيس أوباما ومرشحي حزبه «الديمقراطي» يستفيدون من المكاسب الاقتصادية التي تحققت، مؤخراً، والنمو الثابت الذي سجله الاقتصاد الأمريكي في الفترة الماضية على نحو مكن أكبر اقتصاد في العالم من إضافة أرقام كبيرة من الوظائف بعد شهور من التراجع المستمر في سوق العمل.

تل أبيب

«يديعوت أchronوت»: واشنطن تغير نبرتها تجاه إسرائيل

قالت صحيفة «يديعوت أchronوت» إن الضغوط الأمريكية على إسرائيل استبدلت بالمداعبات، وشبكة العلاقات الباردة بين إسرائيل والولايات المتحدة آخذة في السخونة: بعد التصريحات الإيجابية الأخيرة للرئيس أوباما ومبعوثه ميتشل تجاه إسرائيل، والقرار بتحويل ملايين الدولارات لمشروع «قبة حديدية»، وصلت الدعوة الرسمية للقاء قمة في البيت الأبيض إلى نتنياهو. تسليم الدعوة إلى نتنياهو تمثل، وفق الصحيفة، ذروة التغيير في موقف إدارة أوباما من نتنياهو: في الأسابيع الأخيرة غير البيت الأبيض استراتيجيته تجاه إسرائيل بعد أن فشلت هجمة الضغوط في إحراز أهداف الرئيس. وشرح مصدر كبير في البيت الأبيض أنه «بدلاً من الضغط على نتنياهو النهج الآن هو معانقته. ولكن الميل هو ذات الميل: تحقيق نتائج. هذا لم ينجح بالقوة، فلعله ينجح أكثر بوسائل ناعمة». ولكن من المهم أن نتذكر، كما تشير الصحيفة، أن التغيير في النهج الأمريكي ينبع من اعتبارات السياسة الداخلية أيضاً. فقد بررت محافل سياسية رفيعة المستوى الحماسة وقالت إن التغيير في المعاملة لإسرائيل هو في الغلاف وليس في الجوهر. سبب آخر للدعوة المفاجئة إلى واشنطن، وفق «يديعوت أchronوت»، هو الدعوة التي تلقاها رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس «أبو مازن»، فقد أعلن البيت الأبيض أن الرئيس أوباما يتوقع زيارة «أبو مازن»، الذي سيصل إلى واشنطن في الأسبوع الثاني من شهر يونيو. وأكدت الصحيفة أن اللقاء السابق بين أوباما ونتنياهو انتهى بنتائج مريرة، وفي إسرائيل رأوا ذلك إهانة. التقدير هو أن من المهم للبيت الأبيض الآن إصلاح الانطباع السابق، وإلا فإن الاستقبال الحار الذي سيحصل عليه «أبو مازن» سيقارن باللقاء البارد السابق مع نتنياهو. وأضافت الصحيفة أن اللقاء بين رئيس طاقم البيت الأبيض، رام عمانويل، ونتنياهو في مناسبة تسليمه دعوة البيت الأبيض إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي كان ودياً للغاية.

«معاريف»: نتنياهو انتصر على أوباما

قالت صحيفة «معاريف» إنه في محادثات أجريت في الأسابيع الأخيرة مع محافل رفيعة المستوى في القيادة الرسمية والسياسية في إسرائيل، قال رئيس الوزراء الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، حسب هذه المحافل، إنه نجح في الانتصار على الإدارة الأمريكية. وأضافت: نتنياهو راضٍ عن حقيقة أن الأمريكيين لم ينجحوا، على حدّ قوله، في إخضاعه وأنه في نهاية المطاف، في النزال بينه وبين إدارة أوباما خرج ويده هي العليا. لم تتنازل عن خطوطنا الحمراء ولم ينجحوا في إخضاعنا وجرنا إلى أماكن لم نرغب في الوصول إليها، ويقول نتنياهو، حسب المحافل التي اطلعت على تصريحاته. نتنياهو مقتنع، وفق «معاريف»، بأنه لن يضطر إلى تمديد فترة تجسيد الاستيطان، التي ستنتهي في نهاية سبتمبر القريب المقبل. وحسب محافل إسرائيلية رفيعة المستوى، تحقق منذ الآن اتفاق مع الأمريكيين بموجبه لا تعلن حكومة إسرائيل عن تمديد تجسيد البناء في المناطق والأمريكيون «سيحرصون» على ألا ينسحب الفلسطينيون من المحادثات. إسرائيل، من جهة أخرى، لن تعمل بعدوانية، والبناء سيستأنف في مناطق الإجماع الواضحة في الكتل الاستيطانية فقط. لكن الصحيفة تشير إلى أنه في مكتب نتنياهو ينفون بشدة الأمور: «الأقوال المنسوبة إلى رئيس الوزراء ليست صحيحة»: «فهي لم تصدر عن نتنياهو في أي محفل. والسبب بسيط: رئيس الوزراء لا يفكر هكذا، ولرئيس الوزراء نتنياهو تقدير شديد لالتزام الرئيس أوباما والإدارة أمن إسرائيل ومساعدتهما لاستئناف المسيرة السلمية في منطقتنا». ويضيف مراسل «معاريف»، إيلي بردنشتاين: الاستدعاء الرسمي الذي تلقاه نتنياهو للقاء أوباما خلال الفترة المقبلة كفيلاً أن يشهد، ظاهراً، على تغيير متطرف في النهج من جانب البيت الأبيض تجاهه. ووصفت مصادر سياسية اللقاء المخطط له بأنه «ذروة حملة من أجل إسرائيل واليهود تقودها إدارة أوباما في الأسابيع الأخيرة».

مسح ل «رويتزر»: إنتاج «أوبك» يسجل أعلى مستوياته في ١٧ شهراً في مايو

أظهر مسح أجرته «رويتزر» أن إمدادات المعروض من «أوبك» من النفط الخام ارتفعت في مايو إلى أعلى مستوياتها في ١٧ شهراً ما يشير إلى أن انخفاض الأسعار في هذا الشهر لم يدعم بعد مستوى التزام أهداف الإنتاج المتفق عليها. وذكر المسح الذي شمل شركات نفط ومسؤولين لدى «أوبك» ومحللين، أن الإمدادات من الأحد عشر عضواً في منظمة «أوبك» الذين يخضعون لنظام الحصص الإنتاجية - وهي جميع الدول الأعضاء ماعدا العراق - بلغت ٢٩,٩٠ مليون برميل يومياً في المتوسط ارتفاعاً من ٢٦,٨٨ مليون برميل يومياً في إبريل. وقال محللون إنه من غير المحتمل أن يتغير اتجاه إمدادات «أوبك» مادامت أسعار النفط داخل نطاق بين ٧٠ و ٨٠ دولاراً الذي يفضله كثير من أعضاء المنظمة. وانخفضت أسعار النفط دون ٦٥ دولاراً للبرميل خلال مايو، ما جعل بعض أعضاء «أوبك» يعبرون عن قلقهم لكنها ارتفعت منذ ذلك الحين صوب ٧٥ دولاراً للبرميل. وقال هاري تشيلينجوريان، المحلل لدى «بي إن بي باريبا»: «إذا فضلت السعودية أن يكون أدنى مستوى للأسعار ٧٠ دولاراً فإنه مادامت أسعار النفط في نطاق بين ٧٠ و ٨٥ دولاراً الذي تحركت خلاله منذ أواخر العام الماضي فلن يكون هناك حافز يذكر في الوقت الحالي لحدوث تغير كبير في سياسة السعودية أو أعضاء آخرين في «أوبك».

وتبقى أوبك على الحد الأقصى للإنتاج دون تغيير منذ أكثر من عام منذ أعلنت المنظمة خفضاً قياسياً في الإمدادات بواقع ٢,٤ مليون برميل يومياً في ديسمبر عام ٢٠٠٨ لمواجهة التراجع في الطلب والأسعار اللذين تضررا جرأء الأزمة الاقتصادية. ووجد المسح أن الإمدادات من الدول الإحدى عشرة في «أوبك» ارتفعت ٢,٠٦ مليون برميل يومياً في مايو على المستوى المستهدف عند ٢٤,٨٤ مليون برميل يومياً وهو ما يعني أن «أوبك» خفضت الإنتاج ٢,١٤ مليون برميل يومياً من مستويات الخفض التي تعهدت بها. وأبقى ذلك نسبة التزام مستويات الإنتاج عند المستوى ذاته المسجل في إبريل وهو ٥١٪. وأظهرت تقديرات «رويتزر» أن نسبة الالتزام بلغت ذروتها عند ٨١٪ في إبريل ومارس ٢٠٠٩. وقد تتغير الأرقام النهائية لشهر مايو حيث يبقى ثلاثة أيام على انتهاء الشهر. وأظهر المسح أن إجمالي الإنتاج من كل دول المنظمة بما فيها العراق ارتفع ١٣٠ ألف برميل يومياً إلى ٢٩,٢٩ مليون برميل يومياً وهو أعلى مستوى إنتاج منذ ديسمبر ٢٠٠٨ كما تشير تقديرات «رويتزر». وأسهم العراق في أغلب زيادة الإنتاج في شهر مايو نظراً إلى ارتفاع صادرات خام كركوك من شمال البلاد. وبلغ الإنتاج ٢,٣٩ مليون برميل يومياً مسجلاً ارتفاعاً قدره ١١٠ آلاف برميل يومياً مقارنة مع إبريل.

«مجلس الذهب العالمي»: توقعات بارتفاع

الطلب العالمي على الذهب في الربع الثاني

قال مسؤول كبير في «مجلس الذهب العالمي» إنه من المتوقع ارتفاع الطلب العالمي على الذهب في الربع الثاني من عام ٢٠١٠ مقارنة بالفترة ذاتها قبل عام بدعم من طلب قوي على الاستثمارات في الغرب وعلى صناعة الحلي في آسيا. وفي وقت سابق من هذا الأسبوع قال «مجلس الذهب العالمي» إن الطلب العالمي على الذهب انخفض ٢٥٪ إلى ٧٦٠ طناً في الربع الأول من عام ٢٠١٠ وهو ما يرجع إلى انخفاض نسبته ٩٩٪ في شراء الذهب من الصناديق المرتبطة بمؤشرات لكن من المتوقع أن ينتعش الطلب على الذهب في باقي العام. وأبلغ ماركوس جراب، العضو المنتدب للاستثمار في «مجلس الذهب العالمي»، الصحفيين على هامش مؤتمر في ميلانو «أعتقد أن الطلب الكلي على الذهب في الربع الثاني سيرتفع مقارنة بالفترة ذاتها من العام الماضي». وأضاف جراب «لديك طلب قوي على الحلي في آسيا وإقبال قوي على شراء الذهب كملاذ آمن في الغرب في الوقت الحالي». وذكر جراب أن أزمة ديون منطقة اليورو دعمت الطلب في الغرب على الاستثمار في الذهب في الربع الثاني ليرتفع على المستويات المسجلة في الفترة ذاتها من العام الماضي. وأضاف أن الاستثمارات في الصناديق المرتبطة بمؤشرات انتعشت مسجلة مستويات مرتفعة قياسية جديدة في الربع الثاني في حين زادت مشتريات العملات والسبائك الذهبية خصوصاً في النمسا وألمانيا وسويسرا. وقال جراب إنه من المتوقع أن يسجل الطلب على الحلي في الصين - ثاني أكبر مستهلك للذهب في العالم بعد الهند - ارتفاعاً جديداً في الربع الثاني.

بيانات إنتاج «أوبك»

تميز كل من الأعداد مليون برميل يومياً

الدولة	إنتاج مايو	إنتاج إبريل
الجزائر	١,٢٥	١,٢٥
أنجولا	١,٨٨	١,٨٧
الإكوادور	٠,٤٧	٠,٤٧
إيران	٣,٦١	٣,٦٥
الكويت	٢,٣	٢,٣
ليبيا	١,٥٦	١,٥٧
نيجيريا	٢,١٧	٢,١٨
قطر	٠,٨١	٠,٨
السعودية	٨,٢٨	٨,٢٥
الإمارات	٢,٣١	٢,٢٩
فنزويلا	٢,٢٦	٢,٢٥
دول «أوبك» الإحدى عشرة	٢٦,٩٠	٢٦,٨٨
العراق	٢,٣٩	٢,٢٨
إجمالي إنتاج «أوبك»	٢٩,٢٩	٢٩,١٦
زيادة الإنتاج	٢,٠٦	٢,٠٤
الانخفاض	٢,١٤	٢,١٦
المتحقق		
مستوى الالتزام	٥١٪	٥١٪



النقاط الرئيسية لإعلان «مؤتمر منع الانتشار النووي»

في ما يلي النقاط الرئيسية من البيان الختامي لـ «مؤتمر مراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي»، الذي أقر بالإجماع من قبل الدول أعضاء المعاهدة بعد نحو شهر من المفاوضات المعقدة التي شهدت الكثير من الخلافات والتباينات في وجهات النظر.

وغيرها من القنابل النووية.

منع انتشار الأسلحة النووية

* يشير المؤتمر إلى أهمية أن تضطلع الدول بكامل واجباتها على صعيد منع انتشار الأسلحة النووية للحفاظ على صلاحية المعاهدة ونظام الضمانات.

* يشجع المؤتمر جميع الدول الأطراف، التي لم تبرم البروتوكولات الإضافية وتطبيقها على القيام بذلك والتزامها دون أن تنتظر دخولها حيز التنفيذ.

* كما يدعو الدول الأطراف إلى درس تدابير محددة تضمن التطبيق العالمي لاتفاقات الضمانات الشاملة.

الاستخدام السلمي للطاقة النووية

* يدعو المؤتمر الدول الأطراف إلى تكثيف المحادثات (بصورة غير تمييزية وشفافة برعاية «الوكالة الدولية للطاقة الذرية» أو منتديات إقليمية) من أجل تطوير مناهج متعددة الأطراف لإتمام دورة الوقود النووي.

كوريا الشمالية

* يحض المؤتمر بشكل ملحّ كوريا الشمالية على التزام واجباتها ضمن المفاوضات السادسة حول برنامجها النووي بما يشمل «التخلي التام والقابل للتحقق عن كل أسلحتها النووية وبرامجها النووية الحالية». كما يدعو بيونج يانج إلى (العودة بأسرع ما يمكن إلى «معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية» والانضمام إلى اتفاق الضمانات الشاملة مع «الوكالة الدولية للطاقة الذرية»). وقد أشاد الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بـ «نجاح» «مؤتمر الحد من الانتشار النووي»، الذي توصل إلى اتفاق على نزع السلاح وإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط. وجاء في بيان للأمم المتحدة صدر بعد إعلان الاتفاق خلال مؤتمر الحد من الانتشار النووي أن بان كي مون «يشيد بشكل خاص بالاتفاق على آلية تقود إلى التطبيق الكامل لقرار عام ١٩٩٥ حول إقامة منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط».

إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط

* تدعو الأمم المتحدة الولايات المتحدة وروسيا وبريطانيا إلى مؤتمر إقليمي عام ٢٠١٢ يفترض أن تشارك فيه جميع دول المنطقة وأن يفضي إلى قيام «منطقة خالية من السلاح النووي وغيره من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط».

* يؤكد «مؤتمر مراجعة معاهدة الحد من الانتشار النووي» أهمية ضرورة التوصل إلى التنفيذ العالمي للمعاهدة. ويدعو جميع دول الشرق الأوسط، التي لم تنضم حتى الآن، إلى المعاهدة للقيام بذلك دون إبطاء بصفتها دولاً لا تملك السلاح النووي.

* ويؤكد المؤتمر تحديداً أهمية أن تنضم إسرائيل إلى المعاهدة وتضع كل منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة لـ «الوكالة الدولية للطاقة الذرية».

نزع السلاح النووي

* تتعهد القوى النووية الخمس الموقعة «معاهدة منع الانتشار النووي» (الصين والولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا وروسيا) ببذل «جهود جديدة للحدّ من كل أنواع الأسلحة النووية وصولاً إلى إزالتها» دون فرض أي جدول زمني لذلك.

ضمانات أمنية

* على «مؤتمر جنيف لنزع الأسلحة» أن يبدأ على الفور بحث «ترتيبات دولية فاعلة لطمأنة الدول غير النووية إلى عدم استخدام أو التهديد باستخدام أسلحة نووية» ضدها.

التجارب النووية

* تتعهد جميع الدول التي تملك السلاح النووي بالمصادقة دون إبطاء على «معاهدة الحظر التام للتجارب النووية». وفي انتظار دخول المعاهدة حيز التنفيذ، تتعهد جميع الدول بالامتناع عن القيام بأي تجارب نووية.

المواد الانشطارية

* يؤكد المؤتمر الضرورة الملحة لبحث «معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف» وإبرامها ويمكن التحقق منها دولياً بشكل فاعل تحظر فيه إنتاج مواد انشطارية معدة لأسلحة نووية





محاضرة عن «السياسة الأمريكية والقدس بعد عام ١٩٤٨»



بتوجيه من سعادة الدكتور جمال سند السويدي، مدير عام «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، نظم المركز محاضرة، الأربعاء الماضي في السادس والعشرين من الشهر الجاري، حملت عنوان «السياسة الأمريكية والقدس بعد عام ١٩٤٨» ألقاها الدكتور رشيد الخالدي، أستاذ كرسي «إدوارد سعيد للدراسات العربية» في «جامعة كولومبيا» الأمريكية، وذلك في قاعة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان في مقر المركز في أبوظبي.

وعبر الدكتور الخالدي في مستهل محاضراته عن تقديره الواسع لاهتمام إدارة «مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية»، ممثلة في سعادة

الدكتور جمال سند السويدي، بالموضوعات الاستراتيجية الإقليمية والدولية، ومتابعة المركز الأحداث أولاً بأول. مشيراً إلى أن قضية القدس تعدّ قضية استراتيجية، وتعدّ من أقدس المقدسات عند العرب والمسلمين، قائلًا: ولهذه الأسباب، فإن السياسة الأمريكية، وهي تدرك هذه الحقيقة التاريخية تجاه القدس، ظلت تعتمد أساساً على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ١٨١ الصادر بتاريخ ٢٩ نوفمبر/ تشرين الثاني ١٩٤٧، الذي دعا إلى بقاء القدس «كياناً منفصلاً» مدوِّلاً ضمن إطار تقسيم فلسطين. ومنذ ذلك الوقت لم تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة القانونية لإسرائيل أو الأردن أو أي طرف آخر على القدس، بانتظار حلّ الوضع النهائي من خلال المفاوضات.

وأشار الخالدي إلى أن الولايات المتحدة اعترفت منذ عام ١٩٤٩ بسيطرة الأمر الواقع لإسرائيل على القدس الغربية، تماماً كما اعترفت بسيطرة الأردن على القدس الشرقية في الفترة من عام ١٩٤٨ إلى عام ١٩٦٧، لكن لم تقبل الولايات المتحدة الأمريكية قطّ قرار إسرائيل الصادر عام ١٩٦٨ بضم القدس الشرقية المحتلة، ودانت ذلك مراراً في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، معيداً إلى الأذهان أن الولايات المتحدة تعدّ القدس الشرقية محتلة بصورة غير قانونية، وأن الاستيطان الإسرائيلي هناك يشكل خرقاً لـ«اتفاقية جنيف الرابعة» التي تحظر على القوة المحتلة توطين سكانها في الأراضي المحتلة.

وبالرغم من إعلان إسرائيل القدس عاصمة لها، فقد اعتبر الخالدي أن موقف الحكومة الأمريكية لم يتأثر. وقد رفضت الولايات المتحدة الأمريكية ومعظم الدول الأخرى الاعتراف بهذا الإعلان. كما أنه بالرغم من الضغط القوي من الكونغرس الأمريكي للاعتراف بالقدس، بما فيها القسم الشرقي، عاصمةً لإسرائيل، فقد رفضت الإدارات الأمريكية المتتالية مثل هذا الاعتراف، أو نقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس، لكن المحاضر أوضح أن ثمة قضايا معينة قد تغيرت في موقف الحكومة الأمريكية تجاه احتلال القدس الشرقية، والنشاط الاستيطاني الإسرائيلي هناك.

وأشار الخالدي إلى أن إدارة رونالد ريغان كانت أول إدارة تحدث تغييراً في السياسات التي انتهجها الرؤساء الأمريكيون قبله (جونسون ونيكسون وفورد وكارتر) تجاه القدس، ولم تعد تصدر قرارات لـ «مجلس الأمن الدولي» تدين أنشطة إسرائيل الاستيطانية وتصرفاتها الأخرى في القدس بعد قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ الصادر في أغسطس ١٩٨٠. وكان ذلك نتيجة تهديد الولايات المتحدة المستمر باستخدام حق النقض (الفيتو). وبدلاً من وصف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي بأنه «غير شرعي»، كان المسؤولون الأمريكيون منذ عام ١٩٨١ وفي ما بعده يصفونه بـ «العقبة أمام السلام». أما في عهد إدارة باراك أوباما، فقد تمت





العودة إلى لغة ما قبل عام ١٩٨١ بوصف هذا الاستيطان بغير الشرعي، وبأن القدس الشرقية تعدّ أراضي محتلة. وحول إمكان إيجاد حل دائم وقيام دولتين فلسطينية وإسرائيلية، استبعد الدكتور الخالدي هذا الحل على أرض الواقع، في المدى المنظور، لأسباب منها أن نصف مليون إسرائيلي هم الآن في الأراضي الفلسطينية المحتلة بعد عام ١٩٦٧، إضافة إلى أن الصف الفلسطيني ليس موحدًا، فضلاً عن أن الموقفين

العربي والإسلامي لم يتبلورا بعد ليكونا مؤثرين بدرجة فاعلة، وهناك في الوقت نفسه التعتت الإسرائيلي المفرط بإنشاء المزيد من المستوطنات والتحدّي السافر للقوانين والأعراف الدولية كلّها.

وعن الدعم الأمريكي لإسرائيل، خاصة العسكري، أكد الخالدي أن هناك رأياً عاماً أمريكياً بدأ يتبلور حتى في صفوف العسكريين الأمريكيين بأن تداعيات العلاقة مع إسرائيل بدأت تضرّ كثيراً بالمصالح الأمريكية داخل الولايات المتحدة، وفي خارجها في الأموال والأرواح، ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن أن النفوذ الإسرائيلي داخل الكونجرس ليس قوياً كالسابق، بسبب هذا التصور.

يذكر أن الدكتور رشيد الخالدي يشغل كرسي البروفيسور الراحل إدوارد سعيد للدراسات العربية، ومنصب مدير معهد الشرق الأوسط في «جامعة كولومبيا». ودرّس في «جامعة شيكاغو» خلال الفترة من عام ١٩٨٧ إلى عام ٢٠٠٣، وفي «الجامعة اللبنانية»، و«الجامعة الأمريكية في بيروت» خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٨٣، وفي جامعتي «جورجتاون» و«كولومبيا» خلال الفترة من عام ١٩٨٣ إلى عام ١٩٨٧. وقد حصل على درجة البكالوريوس في التاريخ من «جامعة ييل» عام ١٩٧٠، وعلى الدكتوراه في التاريخ الحديث من «جامعة أكسفورد» عام ١٩٧٤.

ويعمل الدكتور الخالدي أيضاً محرراً للنسخة الإنجليزية من «مجلة الدراسات الفلسطينية». وكان قد شغل منصب رئيس «رابطة دراسات الشرق الأوسط»، كما كان مستشاراً للوفد الفلسطيني إلى مفاوضات السلام العربية-الإسرائيلية في مدريد وواشنطن، في الفترة الممتدة من أكتوبر ١٩٩١ حتى يونيو ١٩٩٣. كما نال «جائزة



المدير التنفيذي يقدم إهداء المركز التذكاري للدكتور رشيد الخالدي

فولبرايت للبحوث». ومن أحدث كتبه، الكتاب الذي أصدره باللغة الإنجليزية عام ٢٠٠٤، بعنوان: «بعث إمبراطورية: بصمات غربية ومسار أمريكا الخطر في الشرق الأوسط»، الذي ترجم إلى اللغات: الفرنسية والإيطالية والإسبانية والعربية. كما كتب ما يزيد على ٨٠ مقالاً بحثياً حول مختلف جوانب السياسة في الشرق الأوسط وتاريخه، علاوة على نشره مقالات في صحف ومجلات؛ مثل: «نيويورك تايمز» و«فايننشال تايمز» و«بوسطن جلوب» و«لوس أنجلوس تايمز» و«شيكاغو تريبيون» و«ذا نيشن».

